S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/186
3 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات تلقيتها، أود أن أطلب اليكم تعميم البيان المرفق، الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية أذربيجان في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) إلدار غ. كولييف
الممثل الدائم

040397 040397 97-05586

9705586

مرفق

البيان الصادر في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ عن وزارة خارجية أذربيجان

[الأصل: بالروسية]

في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، أصدرت وزارة خارجية جمهورية أذربيجان بيانا (S/1997/147) بشأن حقائق العمليات غير القانونية لتوريد الأسلحة الروسية لجمهورية أرمينيا، التي أعلن عنها وزير شؤون رابطة الدول المستقلة في حكومة الاتحاد الروسي، السيد أ. توليبف. ووفقا للمعلومات التي أعلنها الوزير أ. توليبف، تلقت أرمينيا في السنتين الأخيرتين بشكل غير مشروع ٨٤ دبابة من طراز T-72 و ٥٠ مركبة حربية للمشاة، مع قطع غيارها.

ويخالج الجانب الأذربيجاني قلق بالغ لأن هذه الإمدادات غير القانونية التي تنتهك قواعد القانون الدولي وكذلك مبادئ التسوية السلمية للنزاع الأرمني - الأذربيجاني، تذهب الى أرمينيا، وهي بلد قام بعدوان على جمهورية أذربيجان ويمثل ٢٠ في المائة من أراضيها، طاردا أكثر من مليون أذربيجاني من أماكن إقامتهم الأصلية. كذلك، تنتهك الإمدادات غير القانونية لجمهورية أرمينيا، انتهاكا صارخا، أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وتزيد من صعوبة الاهتداء الى طرق لتسوية المشاكل القائمة في إطار المعاهدة.

وتناشد أذربيجان جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الاتحاد الروسي، اتخاذ جميع التدابير اللازمة الرامية الى الإفصاح عن الأسلحة غير القانونية وإزالتها.

وقد دعت جمهورية أذربيجان جمهورية أرمينيا الى تسوية النزاع تسوية سلمية والتخلي عن سياسة تعزيز القدرات العسكرية.

وللأسف لم يرد حتى الآن أي رد رسمي من حكومة الاتحاد الروسي.

ومما يثير الدهشة إعلان وزارة خارجية جمهورية أرمينيا الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/179) الذي كان محاولة لتوجيه إتهام الى أذربيجان، لا أساس له من الصحة، بقيامها بأعمال تشكل جوهر الخط السياسي لأرمينيا. وهنا يبرز سؤال عمن الذي يستعد للحرب: أهو الذي يقوم خفية وبشكل

غير قانوني بالحصول على أسلحة وينشرها في أراضي دولة مجاورة أحتلت نتيجة لعدوان مسلح. أم أنه الذي يوجه انتباه المجتمع الدولي الى هذه الأعمال المنافية للقانون؟

والحقائق التي أعلنها أمان توليف ليس هي الحقائق الوحيدة، كما أن رد فعل الجهات الرسمية في يريفان يثبت أنها ليست الدليل الأخير على استمرار أرمينيا في الاستعدادات العسكرية بهدف تعزيز القدرات العسكرية وترسيخ نتائج العدوان المسلح.

ووفقا لما لدى جمهورية أذربيجان من معلومات موثوق بها. فإن أرمينيا لديها صواريخ يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر، يمكنها أن تحمل رؤوسا نووية هجومية. وللتدريب على صيانة هذه الصواريخ واستخدامها، توجه الى قاعدة من قواعد التدريب التابعة لوزارة الدفاع في الاتحاد الروسي، مقامة في كابوستين يار - وهي من ضواحي موسكو - ٢٠ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا، أسماؤهم معروفة للجانب الأذربيجاني. ويمكن الاستطراد في سرد حقائق أخرى من هذا القبيل، بيد أن ما قيل بالفعل يدل ببلاغة كافية على أن أرمينيا تواصل تعزيز قدراتها العسكرية بهدف الاستعداد لجولة جديدة من العدوان على جمهورية أذربيجان. ولا يبقى إلا الإندهاش من زيف ما أعلنته جمهورية أرمينيا عن عدم تورطها في هذه الأعمال.

ووزارة خارجية جمهورية أذربيجان مصرح لها أن تعلن أن جمهورية أذربيجان لا تزال ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاع الأرمني - الأذربيجاني، وأنها مستعدة للتعجيل باستئناف محادثات مجموعة منسك، المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس مبادئ التسوية التي اعتمدت في قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتطلع جمهورية أذربيجان الى قيام حكومة الاتحاد الروسي بعمل ايجابي يستهدف وقف الإمدادات غير القانونية للأسلحة، وإزالة آثارها، وكذلك منع حدوثها مرة أخرى في المستقبل.

- - - - -